

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: مالية ونقود



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية
دراسة حالة-بنك الجزائر الخارجي-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:
-لقليطي الأخضر

من إعداد الطلبة:
-شميمت عمر الفاروق

-ودود فائزة
أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حداوي أسماء	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	رئيسا
لقليطي الأخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عشاوي علي	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017



إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى " وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ
الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَّانِي صَغِيرًا " سورة
الإسراء الآية 24.

والدي الكريمين أطال الله عمرهما والى إخوتي وكل أفراد
عائلتي

إلى كل الزملاء والزميلات الذين رافقوا مشواري الدراسي
وأخص بالذكر طلبة الماستر مالية ونقود

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة اهدي هذا العمل

شميمت عمر الفاروق



قال الله تعالى "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" سورة النمل الآية 19.

نتوجه بشكرنا وعظيم امتناني للمولى عز وجل على عونه و توفيقه لنا لإتمام هذا البحث ثم نتقدم بشكرنا الجزيل وتقديرنا الكبير للأستاذ المشرف الدكتور لقليطي الأخضر على ماأحاطنا به من إرشاد وتوجيه ونصح وعلى ماوجدناه منه من رحابة صدر وعون ومساعدة لانجاز هذا العمل كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة وتصحيح وإثراء هذه المذكرة .

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد لانجاز هذه البحث وتقديمه في أحسن صورة.

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات.....	I
قائمة الجداول.....	IV
قائمة الأشكال.....	V
قائمة الملاحق.....	VI
قائمة المختصرات.....	VII
الملخص.....	VIII
مقدمة.....	أ- ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء	1
المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي.....	2
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.....	2
المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي	4
المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي.....	7
المبحث الثاني: الأساليب التقليدية والحديثة في التحليل المالي.....	8
المطلب الأول: عموميات حول النسب المالية	8

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....	12
المطلب الثالث: النماذج الحديثة في التحليل المالي.....	18
المبحث الثالث: عموميات حول تقييم الأداء.....	21
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء.....	21
المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء.....	22
المطلب الثالث: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.....	24
خلاصة الفصل الأول.....	25
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي (BEA)	26
المبحث الأول: نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي (BEA).....	27
المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي (نشأته وتطوره).....	27
المطلب الثاني: التنظيم الإداري لبنك الجزائر الخارجي.....	31
المطلب الثالث: وظائف ونشاطات بنك الجزائر الخارجي.....	33
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي (BEA)	36
المطلب الأول: العناصر المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة.....	36
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي.....	40
خلاصة الفصل الثاني.....	51



52.....	الخاتمة
57.....	قائمة المراجع
i-v	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	إحتياجات رأس المال العامل	15
2	أهم عناصر الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الجزائر الخارجي	37
3	أهم عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي	39
4	العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي	41
5	العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي	43
6	هامش الربح لبنك الجزائر الخارجي	45
7	منفعة الأصول لبنك الجزائر الخارجي	47
8	معدل الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي	49

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	6
2	رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية	13
3	رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية	13
4	أنواع رأس المال العامل	14
5	الحالات الممكنة للخرينة الصافية	17
6	العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي	41
7	العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي	43
8	هامش الربح لبنك الجزائر الخارجي	45
9	منفعة الأصول لبنك الجزائر الخارجي	47
10	معدل الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي	49

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
i	أصول وخصوم ميزانية بنك الجزائر الخارجي لسنتي 2012-2013	1
ii	جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنتي 2012-2013	2
iii	أصول ميزانية بنك الجزائر الخارجي لسنتي 2014-2015	3
iv	خصوم ميزانية بنك الجزائر الخارجي لسنتي 2014-2015	4
v	جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنتي 2014-2015	5

قائمة المختصرات

المصطلح	بيان الاختصار
BEA	Banque Extérieure d'Algérie
BFR	Besoin en Fonds de Roulement
FR	Fond de roulement
TN	Trésor Net
ROE	Return On Equity
ROA	Return On Assets
PM	Profit Margin
AU	Utility Assets
EM	Equity Multiplier

ملخص الدراسة:

التحليل المالي وسيلة فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية وكذلك أداة لاتخاذ القرارات وترشيدها في ظل التحديات والتطورات التي تواجهها في كافة المستويات من اجل ضمان إستمراريتها وبقائها، لذلك أصبحت أدوات التحليل المالي لها أهمية بالغة على مستوى المؤسسات المصرفية، سواء تعلق الأمر بتحليل المعلومات على مستوى القوائم المالية من خلال استخدام النسب المالية أو نماذج التحليل المالي الحديثة التي تساعد على اكتشاف مواطن القوة من اجل تعزيزها وتطويرها وكذا مواطن الضعف من اجل إصلاحها وتقاديتها والاستفادة منها أيضا، ولقد حاولنا من خلال هذه المذكرة تطبيق أدوات التحليل المالي على مستوى بنك الجزائر الخارجي من اجل معرفة مدى مساهمتها في تقييم الأداء المالي للبنك قيد الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المالية، التحليل المالي، الأداء المالي، القوائم المالية

Résumé:

L'analyse financière est un moyen efficace pour la performance financière des établissements bancaires et aussi est un outil pour prendre des décisions et les rationaliser, à la lumière des défis et des développements rencontrés à tous les niveaux pour assurer la continuité et la survie, c'est pour cela les outils d'analyse financière à pris une grande importance au niveau des établissements bancaires soit pour analyser les informations au niveau des listes financières pour l'utilisation des ratios financiers ou des modèles modernes d'analyse financière qui aident à découvrir les points forts afin de les renforcer et de les développer ainsi les points faibles pour les réparer et de les éviter et de bénéficier ainsi, nous avons essayé dans cette note à appliquer les outils d'analyse financière au niveau de la Banque extérieure d'Algérie pour connaître leurs contributions à l'évaluation de la performance financière de la banque à l'étude.

Mots clés: information financière, l'analyse financière, Performance financière états financiers

مقدمة عامة



1- تمهيد:

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وتطويرها والكشف عن نقاط الضعف للعمل على تصحيحها أو التخلص منها ويمكن اعتباره نقطة بداية لأية سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ بيه ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية، سواء تعلق الأمر بالأدوات التحليل المالي الساكن (النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي) أو بالأدوات التحليل المالي الديناميكي (إستخدام جدول التمويل أو قائمة التدفقات النقدية).

وتعتبر القوائم المالية مصدر المعلومات لمختلف الأطراف بهدف الاطلاع على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، إلا أن هذه المعلومات تصبح مجرد أرقام صماء غير قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة إن لم تخضع لعملية التحليل المالي.

2- إشكالية البحث:

بناء على ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

❖ هل يمكن اعتبار التحليل المالي ذو فعالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة قمنا بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

❖ ما مدى قدرة أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات المصرفية؟

❖ هل القوائم المالية المنجزة من طرف البنك الجزائري قادرة على توفير المعلومات

اللازمة للقيام بعملية التحليل المالي؟

❖ ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في ضمان استمرارية البنك وتطوره؟

3-فرضيات البحث:

تتمثل في ثلاثة فرضيات:

- ❖ أدوات التحليل المالي لها فعالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات المصرفية.
- ❖ القوائم المالية المنجزة من طرف بنك الجزائرالخارجي توفر المعلومات الكافية التي من شأنها تسهيل عملية التحليل المالي.
- ❖ التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء البنك وتطوره.

4-أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب ولكننا سوف نقوم بعرض أهمها:

- ❖ الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها؛
- ❖ توافق الموضوع مع التخصص العلمي الذي ندرسه؛
- ❖ محاولة التعرف على أدوات التحليل المالي المطبقة على مستوى المؤسسات المصرفية؛
- ❖ الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع نظرا للآزمات التي شهدها العالم على مستوى الأنظمة الاقتصادية الأمر الذي يتطلب اهتمام بشكل أكبر بالوضعية المالية للمؤسسات المصرفية.

5-أهداف البحث:

- الهدف من وراء هذا البحث بصفة أساسية هو تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية الموالية:
- ❖ التعرف على حقيقة الوضع المالي للبنك محل الدراسة؛

- ❖ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؛
- ❖ التعرف على مدى كفاءة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنك؛
- ❖ إظهار أهمية التحليل المالي كأداة مساعدة في تشخيص المشاكل التي تواجه البنك محل الدراسة.

6-أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في العناصر التالية:

- ❖ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت لوقتنا الحالي تلاقي اهتمام كبير في ميدان التسيير والإدارة المالية؛
- ❖ التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد مواطن القوة قصد تطويرها والضعف قصد تفاديها وتصحيحها؛
- ❖ يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي من خلالها يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية.

7-منهج البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة على مستوى هذا البحث ومن أجل تحقيق أهدافه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي على مستوى هذه المذكرة قصد الإلمام بمختلف جوانب موضوع التحليل المالي سواء تعلق الأمر بالمفاهيم المرتبطة بموضوع التحليل المالي وكذا أدوات التحليل المالي المستخدمة وإعطاء نظرة شاملة عنها دون أن ننسى مختلف المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد عليه على مستوى الفصل الثاني بغية التعرف على مدى فعالية أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

8- حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- ❖ **الحدود الزمنية:** تم حصر مجال الدراسة في الفترة الزمنية من 2012 إلى غاية 2015 أي الاعتماد على أربعة سنوات.
- ❖ **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على مستوى "البنك الخارجي الجزائري BEA".

9- الدراسات السابقة :

لقد سبق بحثنا هذا عدة دراسات اهتمت بمجال التحليل المالي ومن بينها:

- موسى الفضل المولى، دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت - دراسة تحليلية ميدانية - بحث تكميلي مقدم للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، الخرطوم 2008، وقد تناول هذا البحث دور التحليل المالي في قراءة القوائم المالية وتقويم أداء المنشآت السودانية تمثلت مشكلة البحث في قياس دور التحليل المالي في قراءة وتفسير محتويات القوائم المالية وتقويم أداء المنشآت العاملة في السودان حيث هدف هذا البحث إلى التعرف على المعلومات والمؤشرات والنسب التي تساعد في فهم وقراءة القوائم المالية وتأكيد فاعلية القوائم المالية كمصدر للتحليل المالي بالإضافة إلى توضيح دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت وقد توصل إلى عدة نتائج:

- ✓ معظم المنشآت العاملة في السودان لا تعتمد على التحليل المالي في اتخاذ قراراتها؛
- ✓ معلومات التحليل المالي تعمل على ترشيد قرارات الإدارة ومن ثم زيادة كفاءة تلك القرارات؛
- ✓ استخدام أسلوب النسب المالية يساعد على تقويم أداء المالي للمنشآت.
- ❖ **اليمن سعادة،** إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع الإدارة المالية، جامعة

الحاج لخضر، بائنة، الجزائر، 2008، وتمثلت إشكالية البحث: هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعانيها وقد هدف الباحث إلى إظهار كيفية استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة وقد أسقط هذه الدراسة على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

❖ هاجر محمد صالح حسين، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2009، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي وبيان دوره في تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية والتعرف على مدى إهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي تمثلت مشكلة البحث بمدى إمكانية استخدام التحليل المالي في الحصول على مؤشرات يمكن عن طريقها تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

✓ أن القوائم المالية لا تمثل مصدرا كافيا لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة ما لم يتم إجراء التحليل المالي عليها؛

✓ التحليل المالي يساعد الإدارة في القيام بوظائفها بكفاءة ويوفر مؤشرات يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء المالي.

*من أهم توصيات هذه الدراسة:

✓ الاهتمام بالتحليل المالي حيث يجب على إدارة البنك الزراعي السوداني تخصيص إدارة معينة للقيام بالتحليل المالي للقوائم باستخدام أشخاص متخصصين؛

✓ على إدارة البنك استخدام التحليل المالي بشكل أوسع حتى يتم الاستفادة من نتائجه في معرفة اتجاهات الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.

10- خطة البحث:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين: فصل نظري وفصل آخر تطبيقي

حيث تم التطرق إلى الفصل الأول والذي يحمل عنوان الإطار المفاهيمي للتحليل المالي و تقييم الأداء حيث تناولنا ثلاثة مباحث في كل مبحث ثلاثة مطالب، حيث جاء المبحث الأول تحت عنوان مدخل للتحليل المالي المبحث الثاني الأساليب التقليدية والحديثة في التحليل المالي أما المبحث الثالث عموميات حول تقييم الأداء.

وفي الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي (BEA)، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في الأول منه إلى نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي (BEA) وجدير بالذكر أن المبحث الأول شمل على ثلاثة مطالب وفي المبحث الثاني قمنا بتقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي من خلال الاستعانة بمجموعة معينة من النسب المالية وشمل على مطلبين.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للتحليل المالي

وتقييم الأداء

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء

يعتبر التحليل المالي من المواضيع ذات الأهمية البالغة التي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت المعاصر لأنه يعتبر وسيلة فعالة يمكن المؤسسة من الاطلاع على وضعيتها المالية الحقيقية.

ولقد أصبح من اللازم أكثر من أي وقت مضى أن تقوم المؤسسات بعمليات تقييم متكررة عن طريق استخدام أدوات التحلل المالي وذلك بسبب بيئتها أو محيطها الذي يحمل في طياته فرصا ومخاطر قد تؤدي لزوال المؤسسة في أي وقت وذلك لشدة المنافسة بين المؤسسات في ظل اقتصاد متغير، إضافة إلى ذلك تعدد الأطراف التي تطالب بالاستفادة من نتائج عملية التقييم.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء صورة واضحة وشاملة حول التحليل المالي وكذلك إلى تقييم الأداء وذلك بالتطرق أولا إلى مدخل للتحليل المالي في المبحث الأول ثم إلى الأساليب التقليدية والحديثة للتحليل المالي كمبحث ثاني وفي المبحث الثالث إلى عموميات حول تقييم الأداء.

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول سوف نعرض بعض مفاهيم التحليل المالي وفي المطلب الثاني إلى الأطراف المهتمة بالتحليل المالي ولابد من الإشارة إلى أهداف التحليل المالي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

سوف نبرز من خلال هذا المطلب مختلف التعاريف المتعلقة بالتحليل المالي، وقد اختلف المفكرين في إعطاء مفهوم موحد للتحليل المالي، فكل منهم ذهب إلى تعريفه حسب وجهة نظره الخاصة ونجد من بين التعاريف ما يلي:

- التحليل المالي هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمناطق القوة والضعف.¹

- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.²

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 3.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص: 3.

-يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية وتشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار.¹

إن تعدد التعاريف وتنوعها لا يعني إطلاقاً التضارب حول مفهوم التحليل المالي حيث نجد أنها تصب في مجملها في فكرة واحدة مفادها إن التحليل المالي يمثل احد المهام الرئيسة للوظيفية المالية التي تهدف أساساً إلى ترشيد قرارات المؤسسة واتخاذ القرارات الصائبة التي تمكنها مستقبلاً من البقاء والاستمرار.

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006 ص ص: 232-233.

المطلب الثاني: الأطراف المهمة بالتحليل المالي

تتعدد الأطراف المهمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، كما يمكن تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها.¹

1- الأطراف الداخلية: تتعدد الأطراف الداخلية المهمة بالتحليل المالي والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1-1- إدارة المؤسسة؛

1-2- المساهمون بالمؤسسة؛

1-3- اتحاد العمال².

2- الأطراف الخارجية: هناك العديد من الأطراف التي تستفيد من التحليل المالي خارج المؤسسة ويتمثل هؤلاء الأطراف في:

2-1- الغرف التجارية والصناعية؛

2-2- هيئة الأوراق المالية؛

2-3- البنوك وغيرها من المؤسسات المالية؛

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطرنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2006 ص ص: 72-73.

² محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، 2009، ص: 33.

2-4- المستثمرون الحاليون والمتوقعون¹؛

2-5- العملاء²؛

2-6- الموردين والمتعاملين مع المؤسسة؛

2-7- الهيئات الحكومية³؛

2-8- الدائنون وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين:

2-8-1- الديون قصيرة الأجل؛

2-8-2- الديون طويلة الأجل⁴.

والشكل الموالي يوضح مختلف الأطراف التي تم التطرق إليها.

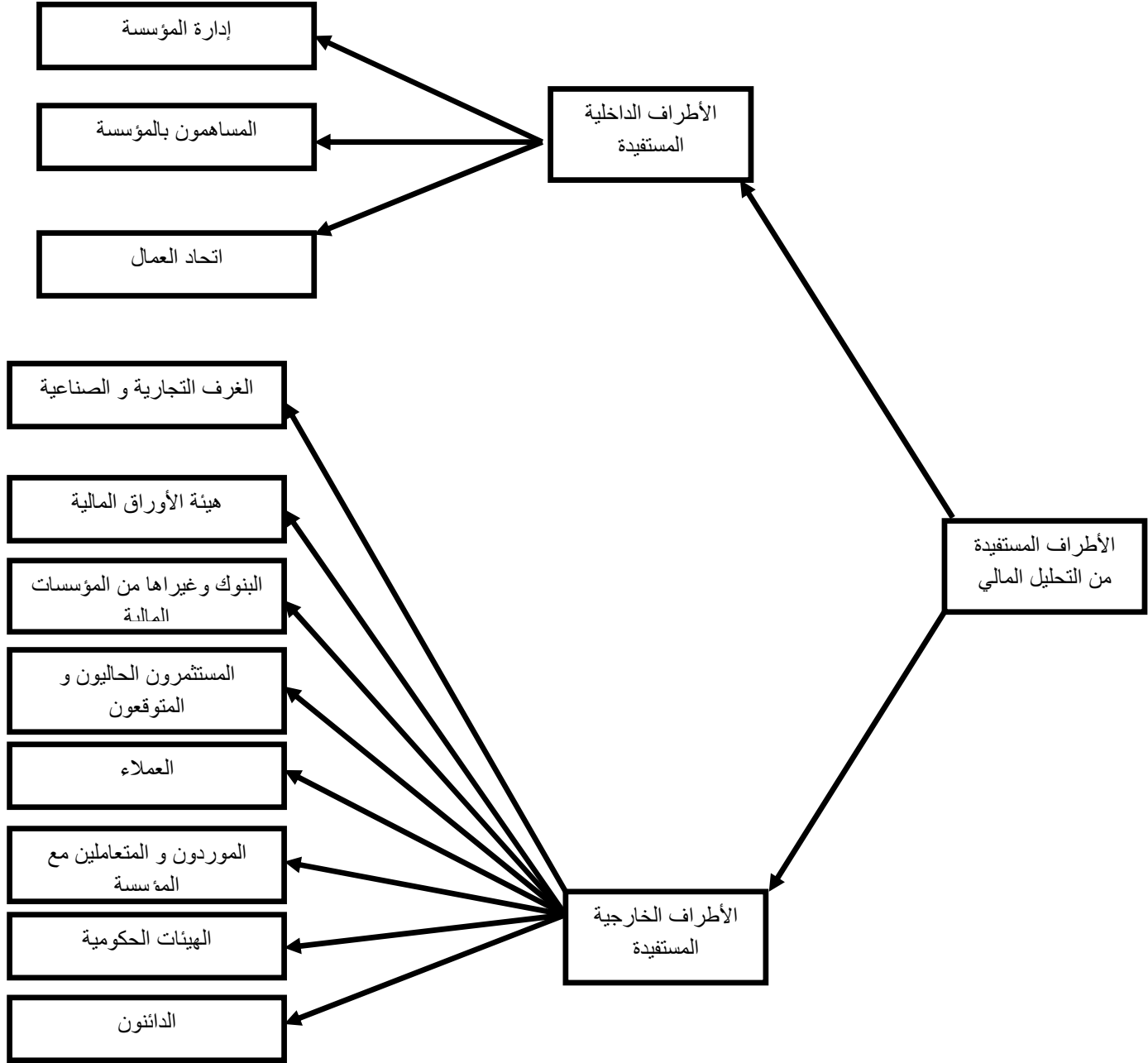
¹ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للنتيجه بأسعار الأسهم ، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 42.

² حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص: 75.

³ بيمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص: 11.

⁴ محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2012، ص: 80.

الشكل رقم 1: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

إن تعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي أدت دون شك إلى اختلاف الأهداف منه لذا فإن أهداف التحليل المالي تنقسم إلى قسمين :

الأهداف المتعلقة بإدارة المنشأة وأهداف تتعلق بالمتعاملين مع المؤسسة.

1- الأهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:¹

- تقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى؛
- الموافقة والرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة لطلب القرض؛
- تقييم النتائج وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها.

2-الأهداف المتعلقة بإدارة المؤسسة:²

- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرة على الاقتراض.

¹موسى فضل المولى مالك، التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت، بحث تكميلي مقدم لحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة و الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم، 2007، ص: 18.

²محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص: 3.

المبحث الثاني: الأساليب التقليدية والحديثة في التحليل المالي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول إلى عموميات حول النسب المالية ثم في المطلب الثاني التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي وأخيرا إلى النماذج الحديثة في التحليل المالي

المطلب الأول : عموميات حول النسب المالية

(1) تعريف النسب المالية:

-النسب المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) أو عنصر آخر (عناصر أخرى) وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري.¹

-النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياس لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.

(2) أهمية النسب المالية:

تلعب النسب المالية أهمية كبرى في حياة المؤسسة وتتمثل هذه الأهمية في الآتي:

2-1- التعرف على مواطن القوة والضعف في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها؛

2-2- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع؛

2-3- استخدام النسب المالية لكشف عن احتمالية إفلاس المؤسسة من خلال دراسة أنواع معينة من النسب تعطي مؤشرا جيدا لقياس احتمالية الإفلاس؛

2-4- تساعد المحللين كل حسب إهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة؛

2-5- تقييم أداء المؤسسات وكذلك أداة إدارتها؛

¹ شيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الموريتانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 67.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء

- 2-6- مقارنة نسب المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المقدمة؛
 2-7- تقييم المدلولات وجعلها ذات مغزى ومعنى وكذلك إبعاد الإبهام عنها؛
 2-8- تساعد على اتخاذ القرارات السلمية والرقابة.¹

(3) أنواع النسب المالية:

3-1- نسب السيولة:

حيث يمكن إبراز الأنواع المختلفة لنسب السيولة فيما يلي:²

3-1-1- نسبة التداول:

و تحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الاصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100$$

3-1-2- نسبة السيولة السريعة:

و تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$100 \times \frac{(\text{الاصول المتداولة} - \text{المخزونات})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3-1-3- نسبة السيولة الجاهزة: وعليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل جزء من الخصم أم هي مجبرة على بيع للبعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل.³

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة:} \left[\frac{\text{القيم الجاهزة/الخصوم المتداولة}}{100} \right] *$$

¹Pierre paucher, mesure de la performance financière de l'entreprise, édition o.p.u, 1993, p: 118.

²محمد الحافظ عيشوش، التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي ، 2001، ص: 107.

³كريمة جحنين، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 21.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء

-إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح يعني أحد الاحتمالات التالية¹ :
إما تراجع نشاط المؤسسة، نقص تجديد الاستثمارات، فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

3-2-نسب التمويل: سوف نحاول التطرق إلى أهم أنواع نسب التمويل:

3-2-1-نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

هذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك² ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3-2-2-نسبة التمويل الخاص:

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3-2-3-نسبة التمويل الدائم:

ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية³:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3-3نسب المديونية:

تقيس نسب المديونية مساهمة كل من الملاك و الدائنين في تمويل المؤسسة، حيث تنفرع إلى الأنواع التالية:

¹Claran warch, **les ration clés du management**, édition village mondiale, 1998, p: 120.

²أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 350.

³يمين سعادة، مرجع سابق، 2009، ص: 54.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء

3-3-1- نسبة الأصول المتداولة إلى الديون:

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الديون} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{القروض}}$$

3-3-2- نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية:

تحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حق الملكية}}$$

3-3-3- عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة على الديون:

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة} = \frac{\text{الأرباح قبل الفائدة والضريبة}}{\text{الفائدة على الديون}}$$

3-3-4- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

و يعبر عن هذه العلاقة كما يلي:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تلعب مؤشرات التوازن المالي دورا هاما في إعطاء صورة واضحة للمؤسسة تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي: رأس المال العامل (FR)، احتياجات رأس المال العامل (BFR) الخزينة (TR).

1- رأس المال العامل **Fond de roulement** (FR):

(1-1) مفهوم رأس المال العامل:

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس المال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي¹.

رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل جزء من الأصول المتداولة وذلك لمواجهة تذبذبات دورة الاستغلال و هو عبارة عن هامش أمان².

(2-1) أنواع رأس المال العامل: هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:

(1-2-1) رأس المال العامل الصافي:

ويتم حسابه بطريقتين هما:

طريقة أعلى الميزانية :

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الغير جارية

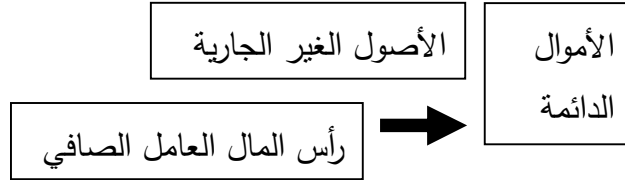
و الشكل التالي يوضح رأس المال العامل الصافي حسب الطريقة الأولى.

¹Patrick pigets, **la gestion financière**, édition economica, 1998, p: 89.

² Jean marie, **le fond de roulement**, édition entreprise moderne , 1970, p: 13.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء

- الشكل رقم 2: رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية



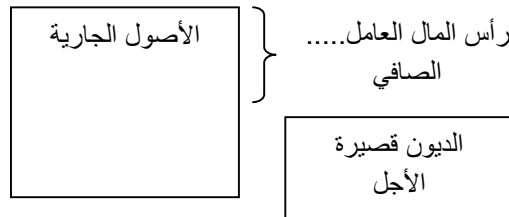
المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد المعطيات السابقة

- طريقة أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الديون قصيرة الأجل

و الشكل التالي يوضح رأس المال العامل الصافي حسب الطريقة الثانية.

- الشكل رقم 3: رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد المعطيات السابقة.

(1-2-2) رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الغير جارية دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل ومدى اكتفاء المنشأة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:¹

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة
رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

¹ تاصردادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر، 1988، ص ص: 46-47.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء

(1-2-3) رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة و يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

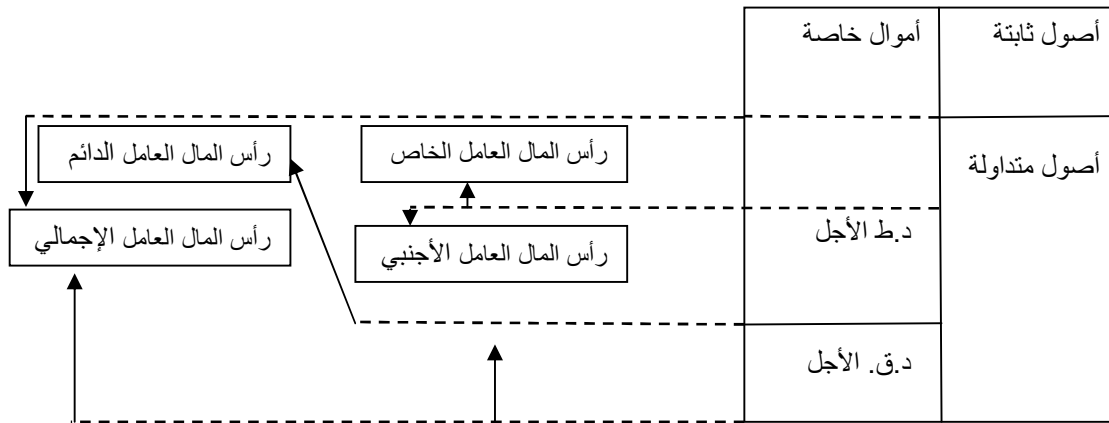
(1-2-4) رأس المال العامل الإجمالي:

يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة}$$

من خلال ما سبق يمكن تمثيل مختلف أنواع رأس المال العامل في الشكل البياني أدناه.

الشكل رقم 4: أنواع رأس المال العامل



المصدر: المرجع نفسه، 1988، ص: 48.

2- احتياجات رأس المال العام (BFR) :¹

(1-2) تعريف احتياجات رأس المال العامل (BFR): الاحتياج من رأس المال العامل هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول جزء من الأصول المتداولة في حالة عدم تغطية ديون قصيرة الأجل وهو الفرق بين موارد الاستغلال واستخدامات الاستغلال.

يعرف بأنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.

(2-2) كيفية احتساب رأس المال العامل (BFR): احتياجات رأس المال العامل: (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - القروض المصرفية).

حيث الجدول التالي يوضح كيفية تشكيل احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم 1: يوضح احتياجات رأس المال العامل

احتياجات الدورة					
أوراق القبض	العملاء	سندات التوظيف	منتجات تامة	مواد أولية	
احتياجات رأس المال العامل	أوراق الدفع	ديون الاستغلال	ديون الشركاء	موردون	ديون المخزونات

المصدر: مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 34.

¹ Geudi mobert, finance d'entreprise les règles du jeu, édition organisation , 1997, p: 121.

3- الخزينة الصافية (TN) Trésor Net:

(3-1) تعريف الخزينة الصافية: تعرف الخزينة الصافية على أنها مجموعة الأموال الموجودة بحوزة المؤسسة والتي يمكن التصرف فيها لمدة دورة، أي المبالغ السائلة التي تستطيع استعمالها فوراً وتمثل صافي القيم الجاهزة وهي تعبر عن الوجود أو عدم وجود توازن مالي.

كما يمكن تعريف الخزينة الصافية للمؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة.

وتحسب الخزينة الصافية وفق العلاقة الآتية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

(3-2) الحالات الممكنة للخزينة الصافية:

-الحالة الأولى: الخزينة سالبة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات

$$\text{رأس المال العامل أي : } BFR > FR \longleftrightarrow TR < 0$$

-الحالة الثانية: الخزينة موجبة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتياجات

$$\text{رأس المال العامل أي : } BFR < FR \longleftrightarrow TR > 0$$

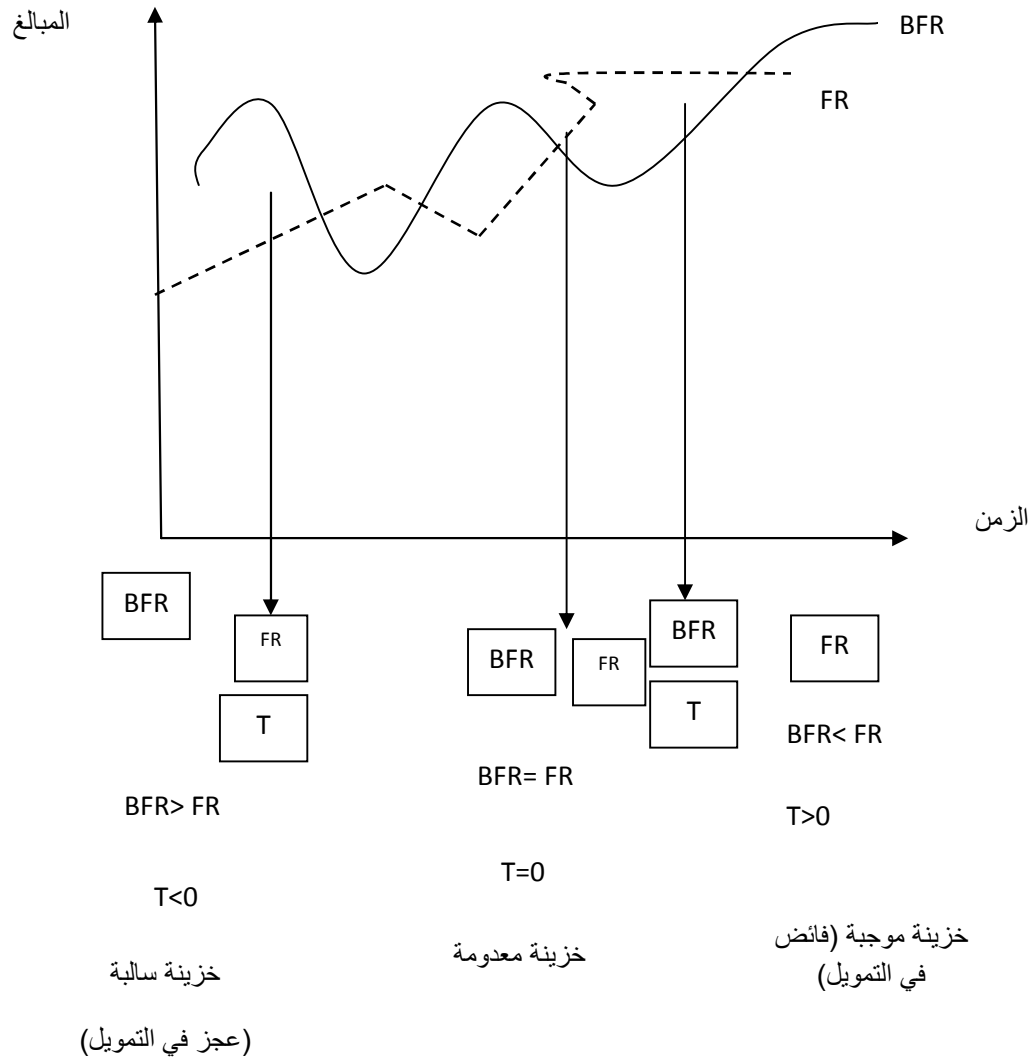
-الحالة الثالثة: الخزينة معدومة وهذه الحالة يكون رأس المال العامل مساوي لرأس المال

$$\text{العامل أي } BFR = FR \longleftrightarrow TR = 0$$

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء

- الشكل الموالي يوضح مختلف الحالات السابقة للخزينة الصافية.

الشكل رقم 5: الحالات الممكنة للخزينة الصافية



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التفسير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص: 86.

المطلب الثالث: النماذج الحديثة في التحليل المالي

1- نموذج كيدا (Kida):

يعتبر نموذج (kida) أحد النماذج الحديثة الذي أستخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية :

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

فإذا كانت نتيجة اختبار المؤسسة وفق هذا النموذج إيجابية يكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95%¹.
والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.

X_2 = حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات.

X_3 = الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة.

X_4 = المبيعات / إجمالي الأصول.

X_5 = النقدية / إجمالي الأصول.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2004، ص: 262.

2- نموذج ديكين (Deakin):

قام (Deakin) بتطوير نماذج ألتمان السابق، كما اعتمد على المعادلات الخطية في التمييز وانتهى إلى أن هناك ارتباط كبير بين مؤشرات الدراسة والقدرة على تقدير الفشل المالي خلال السنوات الدراسة الخمس التي قام بها¹.

3- نموذج حسبو وهندي:

وهو من الدراسات العربية، التي اهتمت بصياغة نموذج لتقدير الخطر النموذج الذي قدمه هشام حسبو ومنير صالح هندي، الأول بدراسته لمجموعة المؤسسات الكويتية باستخدام 6 نسب مالية، والثاني أي هندي فقد قام بدراسته مرجعا أسباب الخطر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية منها "الانخفاض المضطرد في قيمة العملة، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، كما توصل لبعض النتائج في دراسته أثبتت أن المؤسسات الفاشلة هي التي بلغ مجمل خسائرها 50% على الأقل من رأسمالها، وأقترح في دراسته بأن المؤسسات الآيلة للفشل يجب إدماجها في مؤسسات ناجحة بهدف تنويع النشاط أو لأي هدف آخر".²

وقد اعتمد هندي على نسب مالية هي:

1- معدل دوران مخزون الإنتاج التام؛

2- معدل دوران إجمالي الذمم؛

3- نسبة مصادر التمويل طويل الأجل؛

4- نسبة الاقتراض؛

¹ أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتمييز بالفشل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2013، ص: 165.

² منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، 1989، ص: 63.

5-نسبة هامش ربح العمليات؛

6-نسبة النقدية/مجموع صافي الأصول.

4-نموذج دايمند (Diamond):

حاول هذا الخير من خلال بحث الدكتور في هذا الموضوع التطور والارتقاء بمستوى دقة التمييز التي توصل إليها (Deakin) فيما يتصل باكتشاف المؤسسات الفاشلة باستخدام التحليل التمييزي المرحلي، ولكنه لم يحصل على مستوى دقة في التمييز بأفضل مما فعله (Deakin) قبله¹

¹أيمن فريد، المرجع السابق، 2013، ص: 165.

المبحث الثالث: عموميات حول تقييم الأداء

يتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نعرض في البداية مفهوم تقييم الأداء ومن ننتقل إلى أهداف تقييم الأداء وفي المطلب الثالث إلى التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

هناك العديد من التعاريف لتقييم الأداء، وسنحاول التركيز على أهمها من أجل تبسيط المعنى وإيصال الفكرة.

- **التعريف الأول:** "تقييم الأداء يعني حكماً ذا قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفاً"¹

- **التعريف الثاني:** تقييم الأداء ما هو "إلا مقياساً لمدى نجاح المؤسسة في سعيها لتحقيق أهدافها من خلال نشاطها".

إذا ربطنا الأداء بالموارد البشري فإنه يأخذ التعريف التالي: تقييم الأداء هو "نظام يتم من خلاله تحديد مدى وكفاءة أداء العاملين لأعمالهم"²

من خلال التعاريف يتبين أن تقييم الأداء هو قياس النتائج المحققة من طرف الفرد و الذي يعكس بدوره أداء كل مؤسسة.

¹ سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص: 30.

² أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 274.

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء

ويمكن لعملية تقييم الأداء أن تحقق على المستوى الفردي والمؤسسة العناصر التالية:

1- على مستوى المؤسسة:

- تعزيز المناخ الإيجابي داخل المؤسسة من خلال الثقة والتعامل الأخلاقي؛
- الارتقاء بمستوى الأداء وتعزيز التقدم والتطور في المؤسسة، تحسين الاتصال؛
- إمكانية تقييم مختلف البرامج والسياسات المعتمدة.

2- على المستوى الفردي:

- رفع روح المعنوية للعاملين وزيادة الاندماج بالعمل؛
- اعتماد التقييم أساس لعملية المراقبة على أداء العامل وفق أسس واضحة ومتفق عليها؛
- الشعور بالعدالة من قبل العامل، باعتبار إن جهوده تم تقييمها ومكافأتها بشكل عادل وصحيح وهذا ما يولد لديه الشعور بالمسؤولية.

إن أهمية قياس الأداء تكمن في التعرف إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف المرسومة من خلال متابعة تنفيذ الأهداف المحددة للمؤسسة ضمن الخطة المحددة لفترة من الزمن، إضافة إلى ذلك أن عملية التقييم تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و يحقق القيام بالعمل على أفضل صورة ممكنة و يمكن من اكتشاف الانحرافات أو ما يسمى بالفجوات وتفسير أسباب هذه الانحرافات ووضع الحلول المناسبة في الوقت المناسب¹.

¹ يوحنا آدم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، الأردن 2000، ص: 200.

كما أن وجود نظام سليم لتقييم الأداء يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة يساعد ويشجع أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلاً، وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تشخيص و تفادي نقاط الضعف التي تعاني منها أعضاء المؤسسة والتي قد تكون أصل سوء الأداء المقدم مثلاً: نقص في التكوين، عدم توافر وسائل عمل متطورة لتحقيق الجودة المطلوبة....¹ الخ، وبالتالي معرفة الكفاءات، أي الكشف على المعارف والمهارات والقدرات المتوفرة في المؤسسة.

¹Michel gervais, control de gestion, éd economica, paris,1997, p: 104.

المطلب الثالث: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار و يظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

1-تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.

2-تقييم الأداء والتمويل: الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد توجهها، وذلك وفق منظورين:

- ✓ النظرة الثابتة وتتحقق في إطار تحليل الميزانية؛
- ✓ النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجداول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

3-تقييم الأداء والمردودية: تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة/رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.¹

¹ يمين سعادة، مرجع سابق، 2009، ص ص: 25 - 26.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق يتضح أن التحليل المالي هو تلك العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول النشاط الاقتصادي للمؤسسة، إذا انه لا يخرج عن كونه دراسة تحليلية تفصيلية للقوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة وفهم مدلولاتها من اجل الوصول إلى تقييم حقيقي للأداء المالي للمؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر عملية تقييم الأداء شكل من أشكال الرقابة تركز أساسا على تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال كشف النقائص ومحاولة تحليلها والبحث عن أسبابها حتى يتم التقليل منها أو التخلص منها مستقبلا وتعزيز النتائج الإيجابية المحصل عليها.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية

في بنك الجزائر

الخارجي BEA

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي (BEA)

بعد استعراضنا في الفصل الأول المفاهيم النظرية حول التحليل المالي وكذلك تقييم الأداء اخترنا أحد البنوك الجزائرية وهو بنك الجزائر الخارجي (BEA) وذلك من اجل معرفة مدى فعالية أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة ويكون ذلك من خلال الاعتماد و الاستعانة بالقوائم المالية المتعلقة ببنك الجزائر الخارجي مثل الميزانية و جدول حسابات النتائج.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في الأول منه إلى نظرة عامة حول بنك الجزائر الخارجي (BEA) وفي المبحث الثاني تناولنا فيه تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي.

المبحث الأول: نظرة عامة على بنك الجزائر الخارجي (BEA)

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ففي المطلب الأول نقدم بنك الجزائر الخارجي **BEA) Banque Extérieure d'Algérie** وفي المطلب الثاني التنظيم الإداري لبنك الجزائر الخارجي وأخيرا وظائف ونشاطات بنك الجزائر الخارجي.

المطلب الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي (نشأته وتطوره)

يعتبر بنك الجزائر الخارجي بنكا ودائعي تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري، يقوم بتسهيل العلاقات الإقتصادية مع مختلف دول العالم تأسس بموجب مرسوم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري¹، مقره الجزائر العاصمة، بإمكانه إقامة وكالات وفروع، بموافقة وزير المالية كما بإمكانه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات البنكية التالية:

- 1-القرض الليوني في 1 أكتوبر 1967؛
- 2-الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967؛
- 3-البنك الشمالي للتسليف 30 أبريل 1968؛
- 4-البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968؛
- 5-بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968.

ومع إنشاء البنك الجزائر الخارجي تم إرساء أول هيكل تنظيمي وضم:

¹ محسن قادي، عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص: 20.

*دائرة الشؤون الإدارية؛

*دائرة الشؤون الخارجية؛

*دائرة دراسات الاستغلال.

تحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي، حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير عام مساعد وثلاثة مستشارين، وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك و تمثيله اتجاه الغير ومنذ 1970، كان بنك الجزائر الخارجي محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك، شركة النقل البحري، شركات البناء الكبرى)¹.

حافظ البنك على نفس الهيكل التنظيمي إلى غاية 1980، بعدها أرسى شكل ثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافقا مع تقدم عمليات البنك، وتم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك، يضم الهيكل التنظيمي من مديريتان عامتان مساعدتان و 09 مديريات مركزية عملياتية.

في سنة 1988 تم إستحداث تنظيم جديد أرسى تحت سلطة المدير الذي أعاد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية، وأصبح بنك الجزائر الخارجي من بين أبرز المؤسسات البنكية الأولى المنفصلة ذاتيا، وذلك بموجب أحكام القانون 89/61 الصادر في 12 جانفي 1988 وحضي برأسمال اجتماعي قدر بي 24.5 مليون دينار جزائري.

¹ خديجة سعودي، دور نماذج التحليل المالي الحديث في تجنب مخاطر التعثر المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2015، ص: 114.

وفي سنة 1989 تم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد، وهو تنظيم يضم ثلاثة مديريات عامة مساعدة عملياتية لكل عدد معين من الوحدات المركزية، وبعد 21 سنة من الخبرة وبفضل تطبيق القانون رقم 01-88 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات قام بنك الجزائر الخارجي بتغيير شكله وأصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسم، مع المحافظة بشكل عام على هدفه الأساسي المسطر بموجب المرسوم المؤرخ في 1 أكتوبر 1967، كما تم إستحداث هيكل تنظيمي آخر سنة 1996 من طرف المدير الجهوي بمقتضى مذكرة المدير العام رقم 01 الصادر في 02 جانفي 1996.

زود بنك الجزائر الخارجي بدائرة التسويق سنة 1997 ملحقة بمديرية الشبكة وتتفرع هذه الدائرة إلى قطاعين:

1-قطاع مؤسسي؛

2-قطاع شخصي.

واستجابة للسياسة الجديدة للبنك التي تهدف إلى تحقق الفعالية والكفاءة في التسيير البنكي، تبنى البنك هيكل تنظيمي جديدا سنة 2003، بموجبه تم استحداث هياكل جديدة وتوسيع وتمديد مهام الهياكل الموجودة .

ويملك بنك الجزائر الخارجي فرعين في الخارج هما:¹

1-بنك الدولي العربي في باريس؛

2-البنك العربي للإستثمار والتجارة الدولية في أبو ظبي.

¹المرجع نفسه، 2015، ص: 114.

وتشير بعض المعطيات حول نشاط البنك الجزائر الخارجي إلى:

- ❖ تطورت أعباء الاستغلال ومخصصات الإهلاك بـ 10%، حيث جاوزت 4.8 مليار دينار؛
- ❖ أصبح معامل الاستغلال يمثل نسبة 12% مقابل 20% سنة 2004؛
- ❖ تم رفع المؤونات المشكلة لتغطية أخطار المقابلات إلى 33.2 مليار دينار جزائري بمقدار مرتين عما كانت عليه سنة 2004؛
- ❖ ارتفاع مقدار الأموال الخاصة نهاية سنة 2005 إلى 34.1 مليار دينار، وبإضافة الأموال المخصصة لتغطية الأخطار البنكية العامة يصبح المقدار الإجمالي 44.9 مليار دينار هذه الأموال الخاصة تسمح باحترام النسب القانونية، باستثناء المتعلقة بتقييم المخاطر حيث تجاوزت في بعض المؤسسات العامة المنحلة، الحدود المتعارف عليها؛
- ❖ نمو الناتج البنكي الصافي بنسبة 82% بين سنتي 2004 و 2005؛
- ❖ فاق إجمالي الميزانية نسبة 9%؛
- ❖ نمو المنتج البنكي بـ 40% ؛
- ❖ بلغ الهامش البنكي ارتفاع بنسبة 86%؛
- ❖ تحسن الأرباح بنسبة 51%.

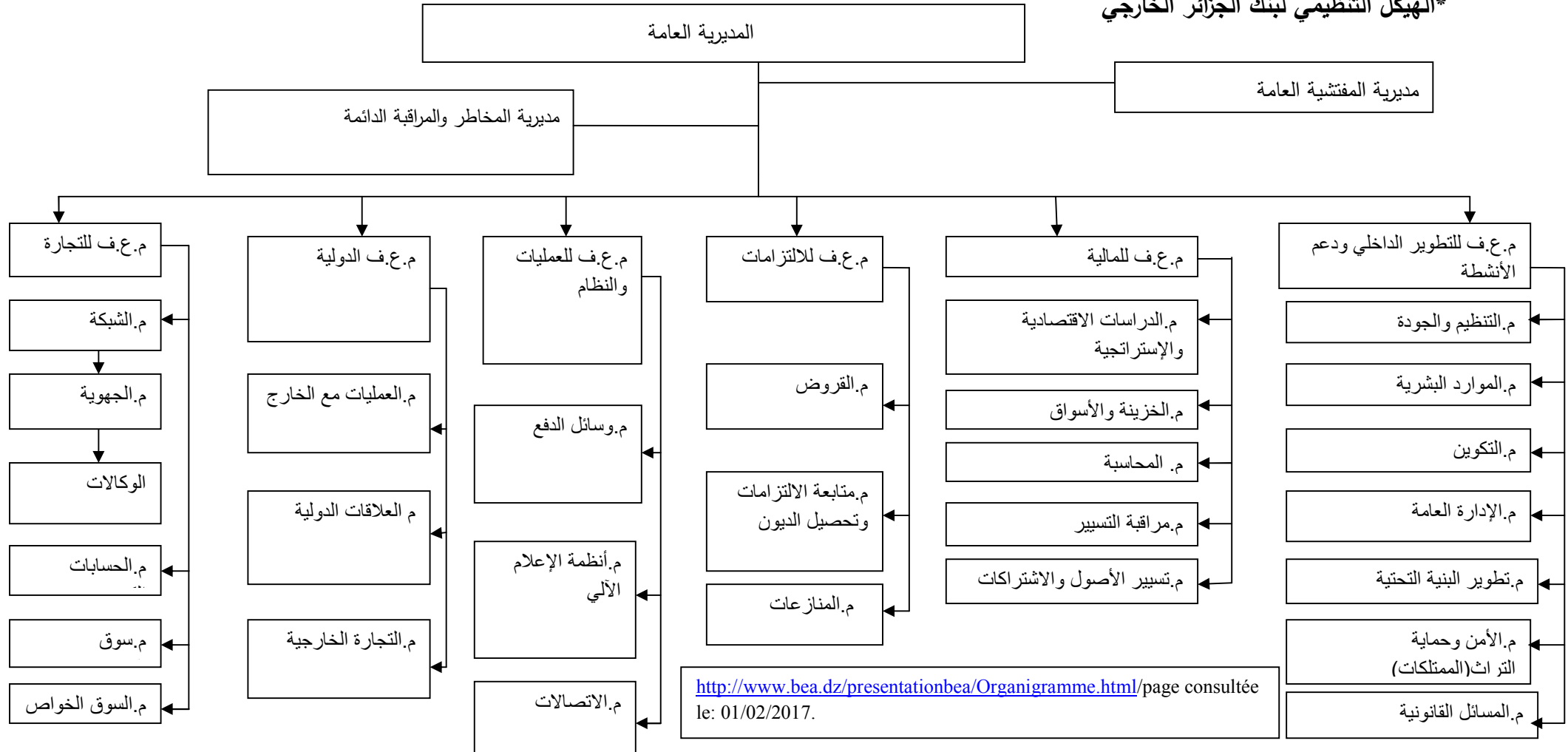
ومن بين العوامل التي ساعدت على بلوغ هذه النتائج، هناك عوامل داخلية تتمثل في المجهود الجماعي الهام للبنك بالنظر للتقدم والتحديث والإنجازات المحققة، أما من بين العوامل الخارجية هو إطلاق برنامج النمو من طرف السلطات العمومية.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري لبنك الجزائر الخارجي

في قمة التسلسل الهرمي نجد على مستوى القمة المديرية العامة، كما نجد كذلك مديرية المفتشية العامة ومديرية المخاطر والمراقبة الدائمة، كما أن هناك العديد من المديريات الفرعية من بينها المديرية العامة الفرعية للتطوير الداخلي ودعم الأنشطة والمديرية العامة الفرعية للمالية، المديرية العامة الفرعية للالتزامات والمديرية العامة الفرعية للعمليات و النظام، المديرية العامة الفرعية الدولية وأخير المديرية العامة الفرعية للتجارة ولابد من الإشارة إليه أن كل مديرية عامة فرعية تعمل تحت سلطته العديد من المديريات يمكن توضيحها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي BEA

*الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي



المطلب الثالث: وظائف ونشاطات بنك الجزائر الخارجي

1-وظائف البنك الجزائر الخارجي:

هو البنك التجاري الذي تتمثل مهمته في جمع رأسمال القصير والمتوسط وطويل الأجل ومنح القروض وجذب عروض الزبائن وخدمة طلباتهم، بنك الجزائر بإمكانه القيام بما يلي:

- ❖ تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى؛
- ❖ ترخيص جميع أشكال الإقراض، قروض أو تسبيقات مع أو بدون ضمان، وبالمقدار ذاته إلى المشاركة والوساطة؛
- ❖ تمويل جميع أشكال عمليات التجارة الخارجية؛
- ❖ المشاركة في كل نظام أو مؤسسة تأمين القروض ويمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج؛
- ❖ بالإضافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقيات القرض مع مرسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع الدول الأخرى¹؛
- ❖ معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة أو الآجلة المبرمة، رهن الحيازة، ربح فروق الأسعار بين العملات الأجنبية؛
- ❖ يمكنها تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية والخارجية التي تتلاءم موضوعها وذلك في إطار القوانين السارية المفعول؛
- ❖ يمكنها إعادة تسيير المخازن العمومية، أو القيام بالعمليات العقارية أو الغير العقارية المتصلة بنشاط الشركة، اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها؛
- ❖ يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن.

¹ خديجة سعودي، المرجع السابق، 2015، ص: 115.

2-نشاطات البنك الجزائر الخارجي:¹

2-1-الخدمات البنكية:

- ❖ قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة وتكوين الودائع تحت الطلب أوودائع لأجل أو ودائع توفير؛
- ❖ إصدار الشيكات وإجراء الحوالات وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك حيث يقوم البنك ببناء على طلب خطي من الزبون بإصدار الشيكات وإجراء جميع الحوالات البرقية والهاتفية والعادية وتصديق الشيكات المسحوبة على البنك وتقييد القيمة المعادلة لهذه الحوالات والشيكات مع العمولات المترتبة عليها والمقررة أصولا والنفقات الأخرى على الحساب وفي حدود المؤونة الموجودة فيه أو لقاء دفع المبلغ نقدا حسب الحال؛
- ❖ يقوم البنك بتحصيل السندات والسحوبات والشيكات المحررة بالدينار الجزائري التي تقدم إليه وفقا للشروط التي يحددها مجلس الإدارة و بعد تظهيرها لأمر البنك؛
- ❖ يقدم البنك للمتعاملين معه ولمراسيله بناء على طلبهم المشورة والمعلومات وفق التعليمات الخاصة بذلك ولا يتحمل أية مسؤولية من جراء تقديم هذه المشاورات والمعلومات.

2-2-التسهيلات البنكية:

- ❖ القروض القصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة لتمويل رأس المال العامل؛
- ❖ القروض المتوسطة الأجل لمدة لا تتجاوز خمس سنوات والقروض الطويلة لمدة لا تتجاوز عشر سنوات لغايات إحداث نشاطات جديدة أو توسيع النشاطات القائمة؛

¹ <http://www.bea.dz/index.php/> page consultée le: 06/02/2017.

❖ يمنح البنك الحسابات الجارية المدينة للمتعاملين معه لتأمين احتياجاتهم الضرورية من الأموال النقدية وضمن حدود ضيقة ويتم العمل بها حسب التعليمات التي يصدرها مجلس الإدارة؛

❖ خصم السندات التجارية؛

❖ شراء الشيكات والسحوبات للإطلاع بالاستناد إلى حاجات المتعاملين ووضعهم المالي وسمعتهم الأدبية؛

❖ الإقراض على عقود التصدير الجارية بين المتعاملين وبين المستوردين في الخارج بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعهم المالي؛

❖ إصدار الكفالات والقبولات؛

❖ الإقراض لقاء وثائق الشحن للتصدير، حيث يمنحه البنك بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعهم المالي وسمعته الأدبية.¹

¹ <http://www.bea.dz/index.php/> page consultée le: 06/02/2017.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي (BEA)

سنتطرق في هذا المبحث إلى حساب مجموعة العناصر المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة وكذلك حساب مجموعة معينة من النسب المالية لنفس الغرض.

المطلب الأول: العناصر المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة

1- حساب مصدر عناصر الميزانية المستخدمة في تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي:

1-1- مجموع الأصول: يستخرج مباشرة من الميزانية ويكون مساوي لمجموع الخصوم وفقا لمبدأ التوازن المحاسبي.

1-2- إجمالي حقوق الملكية: يتكون من رأس المال و الاحتياطات و فارق التقدير كل هذه العناصر يتم استخراجها من جانب الخصوم في الميزانية وتتم حسابه وفق الآتي:

1-2-1- إجمالي حقوق الملكية لسنة 2012:

$$12456077117.23 + 64574991449.46 + 76000000000 = 153031068566.69$$

1-2-2- إجمالي حقوق الملكية لسنة 2013:

$$12456077117.23 + 56132294831.29 + 100000000000 = 168588371948.52$$

1-2-3- إجمالي حقوق الملكية لسنة 2014:

$$12456077117.23 + 62064237471.59 + 100000000000 = 174520314588.82$$

1-2-4- إجمالي حقوق الملكية لسنة 2015:

$$12456077117.23 + 76871890294.5 + 100000000000 = 189327967411.73$$

والجدول الموالي يوضح مختلف عناصر الميزانية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

جدول رقم 2: يوضح أهم عناصر الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي. (الوحدة : دج)

البيان	السنوات	2012	2013	2014	2015
مجموع الأصول	2302937528673.58	2111443454229.51	2581393491140.22	2602811618703.02	
إجمالي حقوق الملكية	153031068566.69	168588371948.52	174520314588.82	189327967411.73	
رأس المال	760000000000	1000000000000	1000000000000	1000000000000	
الاحتياطات	64574991449.46	56132294831.29	62064237471.59	76871890294.5	
فارق إعادة التقدير	12456077117.23	12456077117.23	12456077117.23	12456077117.23	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على ميزانيات بنك الجزائر الخارجي لسنوات 2012-2013-2014-2015.

2- حساب مصدر عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة:

2-1- إجمالي الإيرادات = فوائد ومنتجات مماثلة + منتجات (عمولات) + منتجات النشاطات الأخرى.

2-1-1- إجمالي الإيرادات لسنة 2012:

$$9018149723.06 + 23513814539.36 + 32874176650.33 = 56406140912.75$$

2-1-2- إجمالي الإيرادات لسنة 2013:

$$16423367234.42 + 21091333514.12 + 33303635037.32 = 70818335785.86$$

2-2-3- إجمالي الإيرادات لسنة 2014:

$$27390672334.38 + 25334576267.77 + 45409068489.59 = 98134317091.74$$

2-2-4- إجمالي الإيرادات لسنة 2015:

$$53089328001.92 + 39295400091.03 + 42476997168.07 = 134861725261.39$$

2-2- النتيجة الصافية: تستخرج مباشرة من جدول حسابات النتائج.

والجدول الموالي يوضح مختلف عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

جدول رقم 3: يوضح أهم عناصر جدول حسابات النتائج المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي.

(الوحدة: دج)

السنوات	2012	2013	2014	2015
البيان				
إجمالي الإيرادات	56406140912.75	70818335785.86	98134317091.74	134861725261.39
فوائد ومنتجات مماثلة	328741766650.33	33303635037.32	45409068489.59	42476997168.07
عمولات (منتجات)	23513814539.36	21091333514.12	25334576267.77	39295400091.03
منتجات النشاطات الأخرى	9018149723.06	16423367234.42	27390672334.38	53089328001.92
النتيجة الصافية	35557303381.83	20931942640.31	29807652822.91	33418665080.57

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنوات 2012-2013-2014-2015.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنك الجزائري الخارجي

1- معدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE):

ويستخدم هذا المعدل كأساس لتحليل ربحية البنك التجاري ويتمثل هذا العائد في النسبة بين نتيجة الدورة الصافية وإجمالي حقوق الملكية.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس النسبة المئوية للعائد لكل دينار من حقوق الملكية وكلما ارتفع هذا العائد كلما تمكن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويتم حسابه وفق العلاقة السابقة:

$$\text{العائد على حقوق الملكية لسنة 2012} = \frac{35557303381.83}{153031068566.69}$$

$$= 23.23\%$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية لسنة 2013} = \frac{20931942640.31}{168588371948.52}$$

$$= 12.41\%$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية لسنة 2014} = \frac{29807652822.91}{174520314588.82}$$

$$= 17.07\%$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية لسنة 2015} = \frac{33418665080.57}{189327967411.73}$$

$$= 17.65\%$$

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي BEA

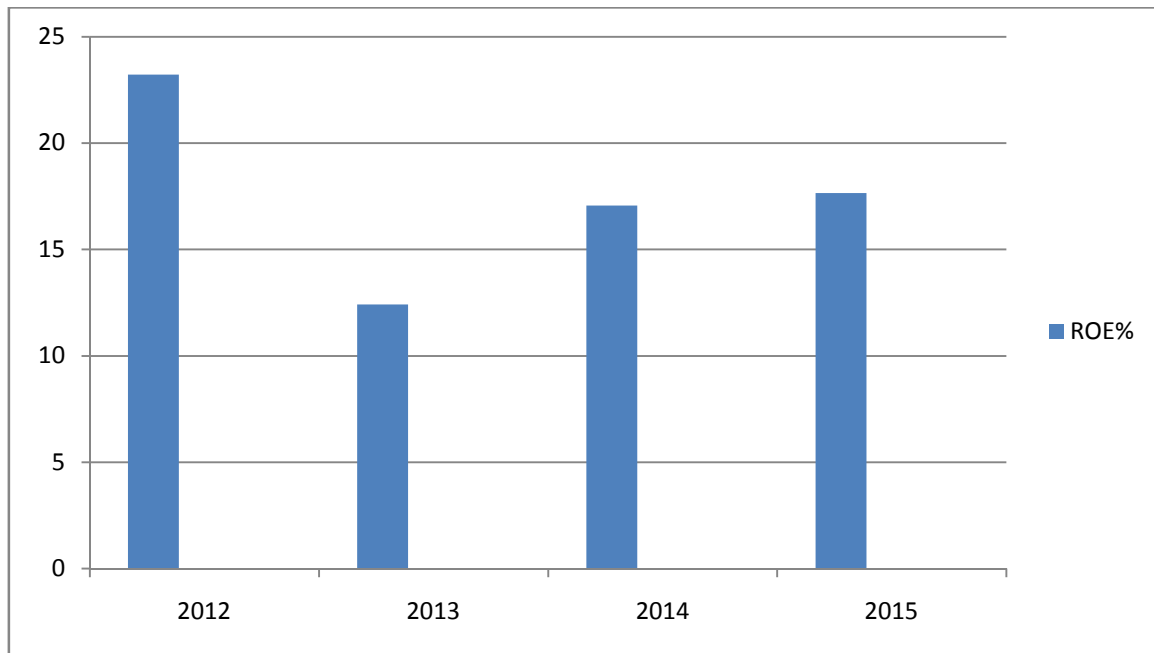
الجدول رقم 4: يمثل العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي.

2015	2014	2013	2012	السنوات البيان
17.65	17.07	12.41	23.23	ROE% بنك الجزائر الخارجي

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على النتائج السابقة.

والشكل الموالي يوضح العائد على حقوق الملكية للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة.

الشكل رقم 6: يوضح العائد على حقوق الملكية لبنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (2-3) و برنامج Excel 2007.

من خلال النتائج المحصل عليها نسجل تذبذبات على مستوى العائد على حقوق الملكية حيث سجلنا أعلى قيمة له سنة 2012، في حين شهدت سنة 2013 أدنى قيمة له كما هو موضح في الجدول رقم (2-3)، ليواصل في سنتي 2014 و 2015 الارتفاع ويعود سبب ذلك إلى تسجيل انخفاض على مستوى النتيجة الصافية أي أنها لم تغطي حقوق الملكية حيث بلغت

سنة 2012 قيمة 35557303381.83 في حين انخفضت سنة 2013 لتسجل مقدار 20931942640.31 أما باقي السنوات شهدت ارتفاع مستمر ونقصد بذلك سنتي 2014 و2015، وبالتالي سوف ينعكس على مستوى الأرباح الموزعة على المساهمين خلال السنوات لأن هناك علاقة طردية بين مستوى ارتفاعه وبين مستوى توزيع الأرباح على المساهمين.

2- معدل العائد على الأصول (ROA) :

ويهدف هذا المؤشر إلى الكشف عن كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق مستوى معين من الربحية، حيث يفيد في معرفة العلاقة بين الربحية وجميع أصوله، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويتم حسابه وفق العلاقة السابقة:

$$\text{العائد على الأصول لسنة 2012} = (35557303381.83 / 2302937528673.58) =$$

$$= 1.54\%$$

$$\text{العائد على الأصول لسنة 2013} = (20931942640.31 / 2111443454229.51) =$$

$$= 0.99\%$$

$$\text{العائد على الأصول لسنة 2014} = (29807652822.91 / 2581393491140.22) =$$

$$= 1.15\%$$

$$\text{العائد على الأصول لسنة 2015} = (33418665080.57 / 2602811618703.02) =$$

$$= 1.28\%$$

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي BEA

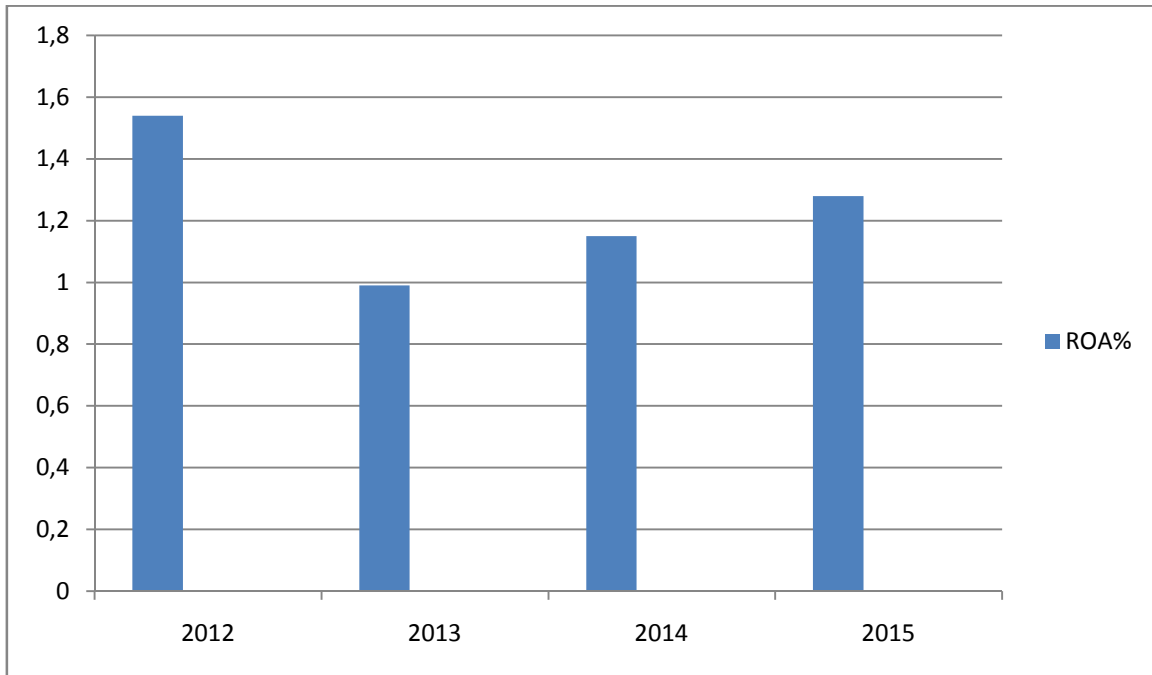
الجدول رقم 5: يمثل العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي.

السنوات	2012	2013	2014	2015
البيان	1.54	0.99	1.15	1.28
ROA% بنك الجزائر الخارجي				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على النتائج السابقة.

والشكل الموالي يوضح العائد على الأصول للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة.

الشكل رقم 7: يمثل العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (2-4) وبرنامج Excel 2007.

من خلال النتائج المحصل عليها والمتمثلة في الجدول رقم (2-4) والشكل رقم (2-2) التي

تمثل العائد على الأصول لبنك الجزائر الخارجي نلاحظ تسجيل أدنى قيمة 0.99 سنة

2013 ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض على مستوى النتيجة الصافية أما باقي السنوات الأخرى ونقصد بذلك سنة 2012 التي سجلت أعلى قيمة للمعدل قدرت 1.54 وسنة 2014 و2015 نلاحظ تحسن في هذا المعدل الأمر الذي يعكس كفاءة البنك في توظيف أصوله من أجل تحقيق مستوى معين من الربحية.

3- هامش الربح Profit Margin (PM):

يعبر هذا الهامش عن نسبة كل دينار من صافي الدخل (النتيجة الصافية) المحقق من الإيرادات الكلية، حيث الهدف من قياس هذا الهامش هو معرفة مدى قدرة البنك على التحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

ويتم حسابه وفق العلاقة السابقة:

$$\text{هامش الربح لسنة 2012} = (35557303381.83 / 56406140912.75)$$

$$= 63.04\%$$

$$\text{هامش الربح لسنة 2013} = (20931942640.31 / 70818335785.86)$$

$$= 29.56\%$$

$$\text{هامش الربح لسنة 2014} = (29807652822.91 / 98134317091.74)$$

$$= 30.37\%$$

$$\text{هامش الربح لسنة 2015} = (33418665080.57 / 134861725261.39)$$

$$= 24.78\%$$

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي BEA

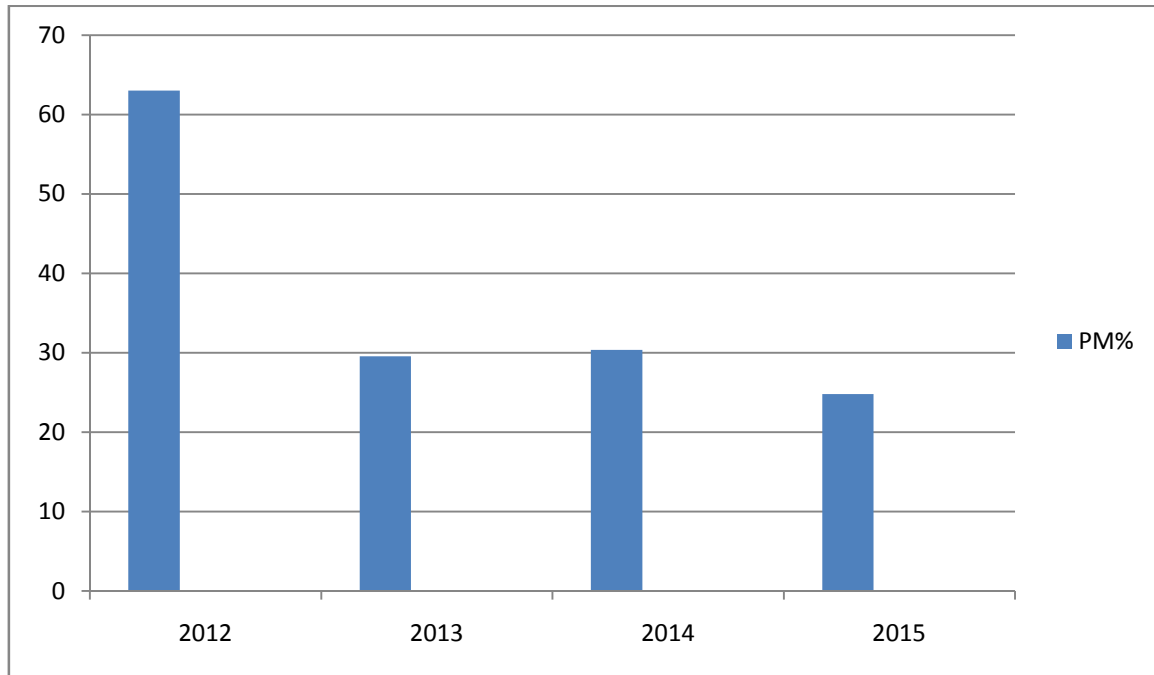
الجدول رقم 6: يمثل هامش الربح لبنك الجزائر الخارجي.

2015	2014	2013	2012	السنوات البيان
24.78	30.37	29.56	63.04	PM% بنك الجزائر الخارجي

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على النتائج السابقة.

والشكل الموالي يوضح هامش الربح للبنك قيد الدراسة للسنوات السابقة.

الشكل رقم 8: يمثل هامش الربح لبنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (2-5) وبرنامج Excel 2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) والشكل رقم (2-3) تسجيل تذبذبات على مستوى

مؤشر هامش الربح حيث سجلنا بدورنا أعلى قيمة له سنة 2012 حوالي 63.04 في حين سجلت

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي BEA

سنة 2015 أدنى قيمة قدرت 24.78، الأمر الذي يعكس عدم مقدرة البنك على تخفيض والسيطرة على مصاريفه وضرائبها لأنه كما هو معلوم:

$$\text{صافي الدخل} = \text{مجموع الإيرادات} - (\text{المصروفات} + \text{الضرائب}).$$

4- منفعة الأصول Utility Assets (AU):

الهدف معرفة مدى قدرة أصول البنك التجاري على تحقيق الإيرادات وتنقسم هذه الإيرادات إلى إيرادات من الفوائد والإيرادات المتولدة من مصادر أخرى، ويمكننا حسابه وفق العلاقة الآتية:

$$\text{منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}$$

ويتم حسابه وفق العلاقة السابقة:

$$\text{منفعة الأصول لسنة 2012} = (56406140912.75 / 2302937528673.58)$$

$$= 2.45\%$$

$$\text{منفعة الأصول لسنة 2013} = (70818335785.86 / 2111443454229.51)$$

$$= 3.35\%$$

$$\text{منفعة الأصول لسنة 2014} = (98134317091.74 / 2581393491140.22)$$

$$= 3.8\%$$

$$\text{منفعة الأصول لسنة 2015} = (134861725261.39 / 2602811618703.02)$$

$$= 5.18\%$$

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي BEA

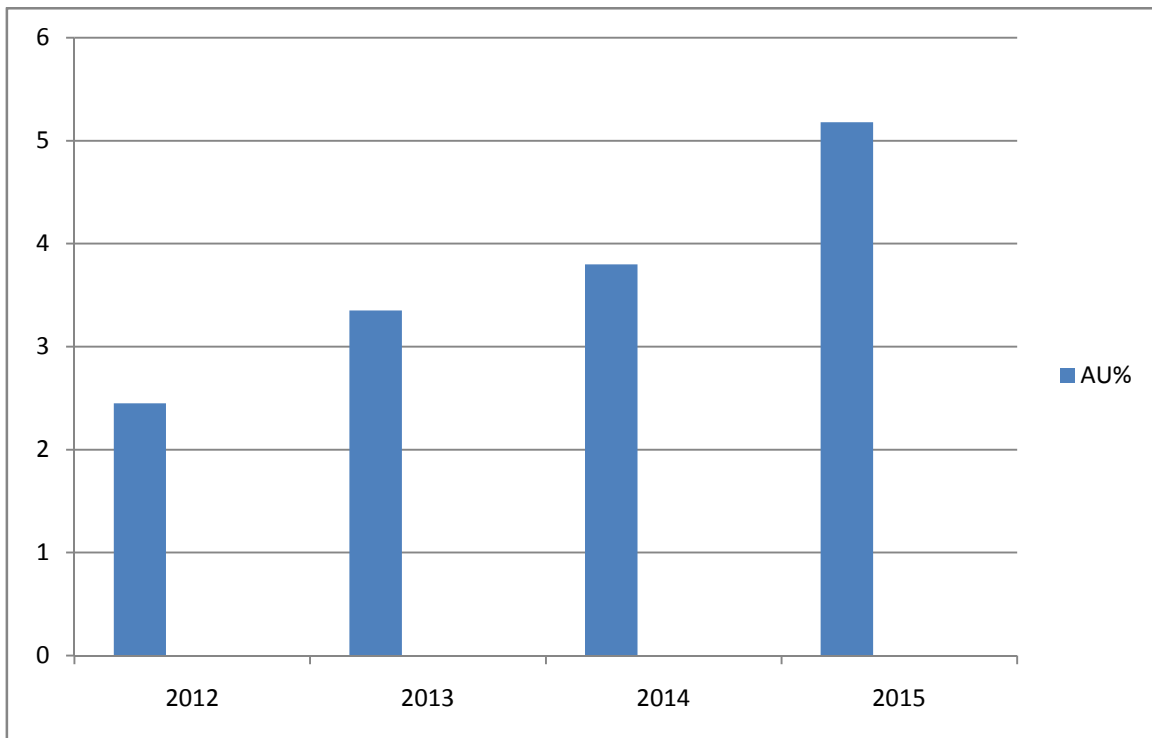
الجدول رقم 7: يمثل منفعة الأصول لبنك الجزائر الخارجي.

2015	2014	2013	2012	السنوات البيان
5.18	3.8	3.35	2.45	AU% بنك الجزائر الخارجي

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على النتائج السابقة.

والشكل الموالي يوضح منفعة الأصول للبنك قيد الدراسة للسنوات السابقة .

الشكل رقم 9: يمثل منفعة الأصول لبنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (2-6) وبرنامج Excel 2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) والشكل البياني رقم (2-4) إن منفعة أصول البنك الجزائري الخارجي في تزايد مستمر عبر السنوات وهو مؤشر قوي على قدرة أصول البنك على

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي BEA

تحقيق الإيرادات، وهو ما يجزم أن البنك ينوع في الإستثمار سواء كان ذلك إستثمار في محفظة الأوراق المالية أو القيام بمساهمات في مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك تمويل الأفراد.

5- معدل الرفع المالي Equity Multiplier (EM):

يقيس درجة الرفع المالي للبنك حيث يهدف إلى مقارنة أصول البنك التجاري بأمواله الخاصة حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المؤشر إلى إعتماد درجة اكبر من التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة، ويمكن حسابه وفق العلاقة الآتية:

$$\text{معدل الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويتم حسابه وفق العلاقة السابقة:

$$\text{معدل الرفع المالي لسنة 2012} = (2302937528673.58 / 153031068566.69)$$

$$15.05 =$$

$$\text{معدل الرفع المالي لسنة 2013} = (2111443454229.51 / 168588371948.52)$$

$$12.52 =$$

$$\text{معدل الرفع المالي لسنة 2014} = (2581393491140.22 / 174520314588.82)$$

$$14.79 =$$

$$\text{معدل الرفع المالي لسنة 2015} = (2602811618703.02 / 189327967411.73)$$

$$13.75 =$$

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي BEA

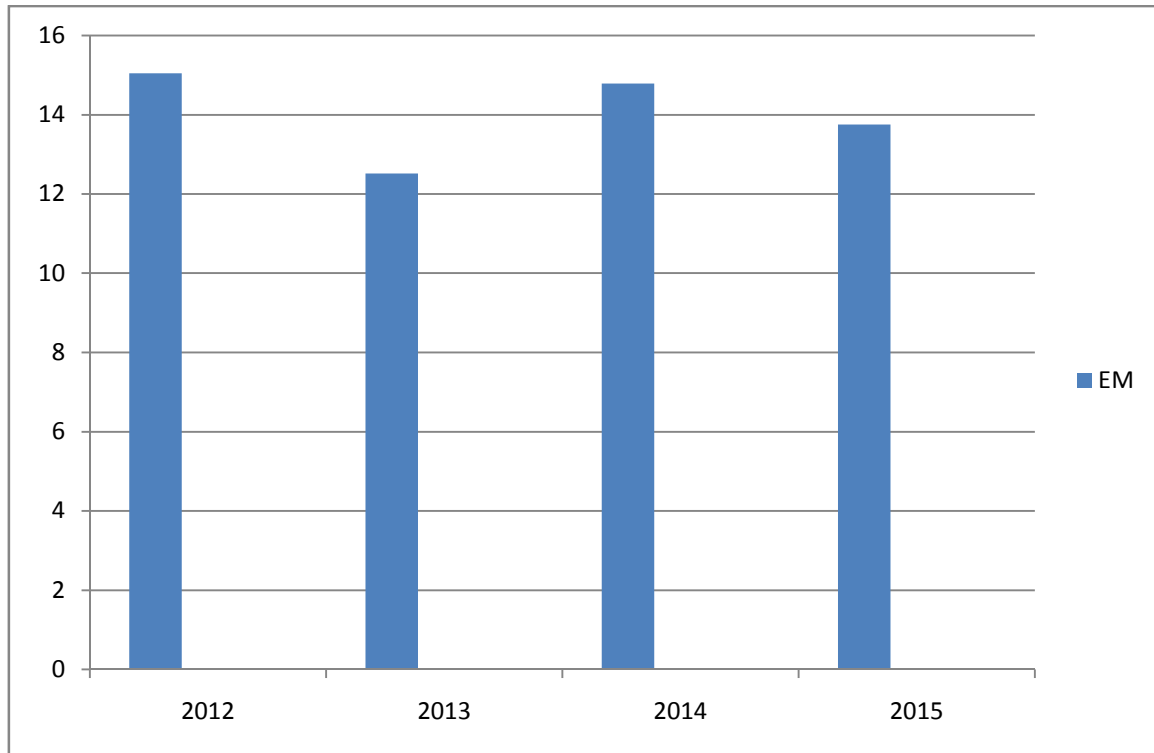
الجدول رقم 8: يمثل معدل الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي.

2015	2014	2013	2012	السنوات البيان
13.75	14.79	12.52	15.05	EM بنك الجزائر الخارجي

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على النتائج السابقة.

والشكل الموالي يوضح معدل الرفع المالي للبنك محل الدراسة للسنوات السابقة.

الشكل رقم 10: يمثل معدل الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على نتائج الجدول رقم (2-7) وبرنامج Excel 2007.

تشير النتائج المحصل عليها والمبينة في الجدول رقم (2-7) والشكل رقم (2-5) إلى تسجيل تذبذبات على مستوى معدل الرفع المالي لبنك الجزائر الخارجي، حيث سجلنا سنة 2012 معدل يقدر 15.05 لينخفض سنة 2013 ليصل إلى 12.52 ليواصل فيما بعد الإرتفاع سنة 2014، مع تسجيل إنخفاض سنة 2015 وهو ما يفسر إعتقاد بنك الجزائر الخارجي سنتي 2012 و 2014 على التمويل بالديون على حساب الأموال الخاصة على عكس سنوات 2013 و 2015 أين سجلنا معدل منخفض للرفع المالي.

وفي الأخير يمكننا أن نلخص أهم النسب التي تم التطرق إليها في هذا الفصل وهي خمسة نسب كالآتي:

العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية

العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

معدل الرفع المالي = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

خلاصة الفصل الثاني:

بعد أن قمنا بتقديم عام لبنك الجزائر الخارجي (BEA) من خلال التطرق إلى نشأته وتطوره وإبراز هيكله التنظيمي وكذلك التطرق إلى مختلف وظائفه ونشاطاته، عملنا على تطبيق مجموعة معينة من النسب المالية التي تعد من أهم أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك ولم تقتصر دراستنا على هذا الشيء فقط بل تعداها إلى تفسير كل نسبة على حدى وإبراز أهم الأسباب والعوامل التي أثرت عليها، لأن أهمية النسب لم تعد تهم فقط إدارة البنك فحسب بل تشمل كافة الأطراف ذوي العلاقة من مودعين ومساهمين حيث تكمن أهميتها فيما توفره من معلومات حول الربحية التي تعد المنطلق الأساسي للبنوك وكذلك مدى كفاءة البنك في تخفيض ضرائبه والسيطرة على مختلف مصاريفه ومدى قدرة أصول البنك على تحقيق الإيرادات.

الخاتمة

يعتبر التحليل المالي أداة يتم من خلالها تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية وكذلك يفيد في معرفة الجوانب والنقاط التي تستوجب الدراسة والإهتمام بغية تحسينها والعمل على تطويرها من أجل المحافظة على الوضع الذي يحقق لها الإستمرارية والبقاء في ظل إشتداد المنافسة وإحتدامها لأنه من المفترض أن يتسم الوضع المالي للمؤسسات المصرفية بالتوازن وهذا ماتم التطرق إليه من خلال بحثنا المندرج تحت عنوان فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- الذي يعالج الإشكالية الآتية "هل يمكن إعتبار التحليل المالي ذو فعالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية؟" حيث ركزنا في عملنا على مخرجات النظام المحاسبي التي تتجلى في صورة قوائم مالية من ميزانيات وجدول حسابات النتائج التي تشكل فيما بينها الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المحلل المالي من أجل الإنطلاق في عمله للوصول إلى الأهداف المنشودة.

1-نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات الموضوعة كما يلي:

❖ **الفريضة الأولى:** وهو ما ظهر جليا من خلال مختلف النسب المالية المحسوبة على مستوى الفصل الثاني التي أظهرت مكن الخل لبنك الجزائر الخارجي والذي تمثل في التذبذبات الحاصلة على مستوى النتيجة الصافية.

❖ **الفريضة الثانية:** وهو ما ظهر من خلال الفصل الثاني حيث استطعنا من خلال المعلومات المالية المتوفرة على مستوى الميزانيات وجدول حسابات النتائج من حساب مختلف المؤشرات المالية والتي اقتصررت في دراستنا على مؤشرات العائد.

❖ **الفريضة الثالثة:** حيث بدون تحليل مالي لا يستطيع البنك إكتشاف مواطن الضعف والخلل من أجل تصحيحها وتقاديتها لبقائه في وضع تسوده إحتدام المنافسة وهو ما ظهر من خلال

النتائج المحصل عليها على مستوى الفصل الثاني بعد حساب مؤشرات العائد التي بينت مواطن الضعف وكذلك مواطن القوة.

2- نتائج البحث:

تنقسم نتائج البحث إلى قسمين نتائج نظرية ونتائج تطبيقية، سوف نقوم أولاً بعرض النتائج النظرية ثم نتطرق إلى النتائج التطبيقية.

2-1- نتائج نظرية:

❖ التحليل المالي هو الركيزة الأساسية التي من خلالها تستطيع مختلف المؤسسات سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية على تقييم وضعيتها المالية من أجل بقائها و إستمراريتها في وضع تسوده إحتدام وإشتداد المنافسة؛

❖ ضرورة توفر قوائم مالية في صورة جدول حسابات النتائج وميزانيات التي يستطيع من خلالها المحلل المالي الإرتكاز عليها من أجل مباشرة عمله للوصول إلى نتائج تعكس الأداء الحقيقي للمؤسسة محل الدراسة؛

❖ لم يعد التحليل المالي مقتصر على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي فقط أو ما يسمى بالتحليل المالي الساكن بل تعدى إلى أبعد من ذلك حتى وصل إلى التحليل المالي الديناميكي؛

❖ يساعد التحليل المالي للقوائم المالية في معرفة مدى كفاءة وقدرة البنك على جمع الأموال من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف وكذلك كفاءته في إستغلالها وتسييرها بالصورة التي تضمن له تحقيق الأرباح؛

❖ النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة على مستوى المؤسسات المصرفية وذلك لسهولة إعطائها صورة واضحة ودقيقة عن الأداء المالي للبنك محل الدراسة؛

❖ تعتبر وظيفية تقييم الأداء من أهم الوظائف على مستوى المؤسسات المصرفية لأنه من خلالها يتم تحديد الانحرافات المسجلة ما بين الأداء الفعلي والأداء المخطط مما يسمح بتصحيح وتدارك الخلل؛

❖ تقييم الأداء لا يهتم إدارة البنك وحدها بل كافة الأطراف ذوي العلاقة من أجل معرفة مدى ربحية هذا البنك وكذلك نجاحه وقدرته على البقاء والتنافس.

2-2- نتائج تطبيقية:

❖ يعاني بنك الجزائر الخارجي من تذبذبات على مستوى النتيجة الصافية وخاصة سنة 2013 ويمكن أن يرجع إلى إرتفاع في قيمة الأعباء العامة وكذلك عدم قدرته على السيطرة على المصاريف المختلفة؛

❖ معدل العائد على حقوق الملكية هو الآخر سجل تغيرات مستمرة خلال السنوات المدروسة وهو ما يؤكد ما تم التوصل إليه في النتيجة الأولى، أي أن النتيجة الصافية لم تغطي حقوق الملكية و خاصة سنة 2013 الأمر الذي سوف ينعكس على مستوى الأرباح الموزعة على المساهمين؛

❖ أما من ناحية معدل العائد على الأصول نلاحظ كفاءة بنك الجزائر الخارجي في إستغلال وتوظيف أصوله من أجل توليد الربح ودائما مع إستثناء سنة 2013 أين سجلنا إنخفاض في المعدل حيث وصل إلى 0.99؛

❖ عدم قدرة بنك الجزائر الخارجي على التحكم والسيطرة على مصاريفه وكذلك تخفيض ضرائبه وهذا ما يوضحه معدل هامش الربح ويرجع ربما إلى زيادة عدد الوكالات ولكن بدون أن تسجل هذه الوكالات أي قيمة مضافة تذكر أي زيادة المصاريف فقط؛

❖ البنك ينوع في إستثمارته سواء كان إستثمار في محفظة الأوراق المالية أو القيام بمساهمات في مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وكذلك يقوم بتمويل الأفراد؛

❖ من ناحية معدل الرفع المالي نسجل أن بنك الجزائر الخارجي أعتمد سنة 2012 و 2014 على التمويل بالديون على حساب الأموال الخاصة و هو مايفسر إرتفاع في قيمة هذا المعدل على عكس السنوات 2013 و 2014 أين تم تسجيل معدل منخفض للرفع المالي.

3-الإقتراحات:

إنطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليه من خلال الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الجزائر الخارجي نقوم بوضع بعض المقترحات:

- ❖ يجب على بنك الجزائر الخارجي و كل البنوك الجزائرية الأخرى أن تمنح حق إعداد القوائم المالية من ميزانيات وجدول حسابات النتائج و كذلك قائمة خارج الميزانية لكل وكالة على حدى وليس كما هو معمول حاليا أين يتم إعداد القوائم المالية على المستوى المركزي من أجل تقييم عمل وأداء كل وكالة على حدى و معرفة أي الوكالات الغير الناجحة أي التي لاتحقق أرباح جراء نشاطها من أجل إصلاح أوضاعها في الوقت المناسب وإتخاذ القرار تجنباً للتراكمات؛
- ❖ يجب على بنك الجزائر الخارجي التحكم الجيد في مصاريفه والسيطرة عليها وكذلك تخفيض ضرائبه ويكون ذلك من خلال مراقبة أنشطة كل وكالة ومدى تحقيقها للأرباح جراء أعمالها؛
- ❖ يجب على بنك الجزائر الخارجي وكل البنوك الجزائرية الأخرى إعطاء حيز مهم لموضوع التحليل المالي بمختلف أدواته وهو ما لم نلمسه داخل المؤسسة محل الدراسة؛
- ❖ يجب على بنك الجزائر الخارجي تحسين مستوى النتيجة الصافية والرفع منها وإيجاد الأسباب والعوامل التي جعلتها تظهر على صورتها الحالية لانها ضرورية في تقييم الأداء المالي للبنوك ولانعكاستها الكبيرة على مختلف المؤشرات المالية داخل البنك؛

- ❖ يجب على بنك الجزائر الخارجي استخدام أسلوب المقارن ويكون ذلك من خلال مقارنة فعلية وأكيدة لنتائج المخططة مع النتائج الفعلية، أو من خلال مقارنة النسب المالية المحسوبة مع نسب نمطية بالقطاع المصرفي؛
- ❖ يجب تأهيل وتدريب العنصر البشري من خلال إخضاعه لدورات تكوينية في مجال التحليل المالي للرفع من مستوى الأداء؛
- ❖ القيام بدراسات إحصائية وقياسية لمراقبة التكاليف وكذلك دراسات تنبؤية للعوائد والمخاطر بشكل دوري ومستمر لكي يتم معالجة الخلل في الوقت المناسب.

4-أفاق البحث:

تطرقنا في بحثنا هذا إلى موضوع فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية وتوصلنا إلى عدة نتائج مهمة، ولكن هناك العديد من الجوانب والنقاط الهامة التي لم نقدر التطرق إليها وذلك لأمر منهجية محددة (عدد الصفحات) من بينها تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة وكذلك تطبيق نماذج التحليل المالي الحديثة على مستوى المؤسسات المصرفية ويمكننا أن نلخصها على شكل مجموعة أسئلة من أجل إستفادة الطلبة منها في إعداد بحوثهم:

-مادى فعالية نماذج التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية؟

-ما موقع مؤشرات العائد والمخاطرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية؟

-ما الدور الذي يلعبه التحليل المالي في التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية؟

-هل يمكن للمؤسسات المصرفية الإستغناء عن التحليل المالي؟

-مادى إعتداد المؤسسات المصرفية الإسلامية على التحليل المالي؟

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

- 1- أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع 2006.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 4- حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة "التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل"، دارالكتاب الحديث، مصر، 2008.
- 5- سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دارالمريخ للنشر، الرياض 2000.
- 6- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- 7- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 8- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر الطبعة الثانية، الرياض، 2009.
- 9- محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، 2000.
- 10- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006.

- 11-مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- 12-منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية "مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة الثانية المكتب العربي الحديث، 1989.
- 13-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطرنة، التحليل المالي شركات وأسواق مالية دارالمريخ للنشر، الطبعة الثانية، 2009.
- 14-ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية الجزائر، 1988.
- 15-وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوارق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2004.
- 16-يوحنا آدم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

II-الرسائل الجامعية:

- 1- أيمن فريد، إستخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 2013.
- 2- حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

- 3- خديجة سعودي، دور نماذج التحليل المالي الحديث في تجنب مخاطر التعثر المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة مسيلة، 2015.
- 4- شيخ ولدعبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الموريتانية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2008.
- 5- كريمة جحنين، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.
- 6- محسن قادري، عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.
- 7- محمد الحافظ عيشوش، التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2001.
- 8- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة المنتوري، قسنطينة، 2012.
- 9- موسى فضل المولى مالك، التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت، بحث تكميلي مقدم لحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة و الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم، 2007.

10-يمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

I-ouvarges :

- 1- Gervais michel, control de gestion, éd economica, paris, 1997.
- 2- Marie jean, le fond de roulement, édition entreprise moderne, 1970.
- 3- Mober geudi, finance d'entreprise les règles du jeu, édition organisation, 1997
- 4- Paucher pierre, mesure de la performance financière de l'entreprise, édition o.p.u, 1993.
- 5-Pigets patrick, la gestion financière, édition economica, 1998.
- 6-Warch claran, les ration clés du management, édition village mondiale , 1998.

ثالثا: مواقع الأنترنت

- 1-<http://www.bea.dz/presentationbea/Organigramme.html>/page consultée le : 01/02/2017.
- 2-<http://www.bea.dz/resultat.html> /page consultée le:05/02/2017.
- 3-<http://www.bea.dz/index.php/> page consultée le: 06/02/2017.

الملاحق



الملحق رقم (1): أصول وخصوم ميزانية بنك الجزائر الخارجي لسنتي 2012-2013.

BILAN AU 31/12/2013 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30	(252 107 911 366,93)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11	(70 540 619 467,62)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21	175 456 851 276,76
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14	(13 697 439 314,46)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17	1 765 001 392,76
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98	23 365 356,78
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32	(25 785 703 202,03)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21	(13 224 307 030,36)
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76	(2 269 232 797,26)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70	(452 881 443,19)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF			2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 074 444,07)

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTE ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99	(14 469 442 580,95)
3	DETTE ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 679 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33	(166 763 224 039,36)
4	DETTE REPRÉSENTÉE PAR UN TITRE	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14	1 332 747 790,15
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63	(4 404 111 953,36)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	581 313,06	80 842,62	500 470,44
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35	(10 257 890 490,80)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82	1 991 094 521,31
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48	(346 652 431,31)
12	DETTE SUBORDONNÉE	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	56 132 294 831,29	64 574 991 449,46	(8 442 696 618,17)
16	ÉCART D'ÉVALUATION	BP1600	-43 416 963,00	-1 835 639,90	(41 581 323,10)
17	ÉCART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	20 931 942 640,30	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,53)
TOTAL DU PASSIF			2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 074 444,07)

الملحق رقم (2): جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنتي 2012-2013.

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
DIRECTION DE LA COMPTABILITE

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2013- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	CP1100	33 303 635 037,32	32 874 176 650,33	429 458 386,99
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILES	CC1100	(15 919 101 194,86)	(14 757 147 501,93)	(1 161 953 692,93)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	21 091 333 514,12	23 513 814 539,36	(2 422 481 025,24)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(1 241 756 278,34)	(1 387 196 275,80)	145 439 997,46
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	43 908 044,51	267 924 808,28	(224 016 763,77)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	CP/CC1400	(13 879 393,63)	(35 850 235,42)	21 970 841,79
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	CP1500	16 423 367 234,42	9 018 149 723,06	7 405 217 511,36
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	CC1500	(8 064 714 714,90)	(4 984 541 823,81)	(3 080 172 891,09)
9	PRODUIT NET BANCAIRE		45 622 792 248,64	44 509 329 884,07	1 113 462 364,57
10	(-) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	CC2600	(16 196 291 299,30)	(17 226 450 981,12)	1 030 159 681,82
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET C	CC2700	(1 172 708 454,67)	(1 223 375 250,45)	50 666 795,78
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		28 253 792 494,67	26 059 503 652,50	2 194 288 842,17
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CREANCES IRRICOUVRABLES	CC3800	(2 510 782 778,96)	(363 048 191,21)	(2 147 734 587,75)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RECUPERATION SUR CREANCES AMORTIES	CP3900	2 586 992 034,41	21 334 946 285,49	(18 767 954 251,08)
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		28 310 001 750,12	47 031 401 746,78	(18 721 399 996,66)
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	447 218,49	551 004,33	(103 785,84)
17	(+) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	-
18	(-) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	-
19	RESULTAT AVANT IMPOTS		28 310 448 968,61	47 031 952 751,11	(18 721 503 782,50)
20	(-) IMPOTS SUR LES RESULTATS ET ASSIMILES	CR5000	(7 378 506 328,30)	(11 474 649 369,28)	4 096 143 040,98
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		20 931 942 640,31	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,52)

الملحق رقم (3): أصول ميزانية بنك الجزائر الخارجي لسنتي 2014-2015.

LE BILAN DE LA BANQUE EN 2015

BILAN AU 31/12/2015 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	365 814 996 127,37	517 009 936 048,72	517 009 936 048,72	-151 194 939 921,35
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	75 977 416 237,67	18 795 666 164,46	18 795 666 164,46	57 181 750 073,21
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	24 564 952 630,24	32 236 411 241,32	32 236 411 241,32	-7 671 458 611,08
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	518 947 756 822,39	753 788 692 933,06	753 788 692 933,06	-234 840 936 110,67
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 234 797 639 435,82	882 763 155 838,52	877 652 593 489,31	352 034 483 597,30
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	251 291 422 928,43	259 323 152 927,62	259 323 152 927,62	-8 031 729 999,19
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	11 511 947 904,03	13 830 575 074,44	13 830 575 074,44	-2 318 627 170,41
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 047 199 011,06	1 134 525 481,73	1 134 525 481,73	-87 326 470,67
9	AUTRES ACTIFS	72 080 078 469,85	62 861 985 215,20	62 861 985 215,20	9 218 093 254,65
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	4 013 914 090,32	3 943 606 412,04	3 943 606 412,04	70 307 678,28
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	24 915 995 356,59	22 492 525 053,60	22 492 525 053,60	2 423 470 302,99
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	0,00	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 568 937 660,87	18 090 155 628,13	18 090 155 628,13	-521 217 967,26
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	279 362 028,38	233 665 470,60	233 665 470,60	45 696 557,78
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22	16 307 565 213,59

الملحق رقم (4): خصوم ميزانية بنك الجزائر الخارجي لسنتي 2014-2015.

ORDRE	PASSIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 655 980 034,31	1 953 504 231,22	1 953 504 231,22	-297 524 196,91
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 074 079 456 466,09	2 095 068 384 544,79	2 095 068 384 544,79	-20 988 928 078,71
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	43 629 430 673,16	42 418 434 786,52	42 418 434 786,52	1 210 995 886,64
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	15 371 993 030,98	14 425 603 015,55	13 250 173 675,23	946 390 015,42
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	2 766 767,39	8 484 787,24	8 484 787,24	-5 718 019,85
7	AUTRES PASSIFS	94 751 560 067,87	77 179 878 618,55	77 179 878 618,55	17 571 681 449,32
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	31 958 249 295,06	34 156 781 360,81	34 156 781 360,81	-2 198 532 065,75
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 890 667 049,49	6 188 913 084,81	6 188 913 084,81	-1 298 246 035,32
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	22 873 741 238,70	18 514 668 052,27	18 514 668 052,27	4 359 073 186,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	76 871 890 294,50	62 064 237 471,59	62 064 237 471,59	14 807 652 822,91
16	ECART D'ÉVALUATION	12 414 124 056,48	9 889 283 055,85	9 889 283 055,85	2 524 841 000,63
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23
	TOTAL DU PASSIF	2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22	16 307 565 213,59



الملحق رقم (5): جدول حسابات النتائج لبنك الجزائر الخارجي لسنتي 2014-2015.

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2015- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2015	31/12/2014 (PROFORMA)	31/12/2014	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	42 476 997 168,07	45 409 068 489,59	45 409 068 489,59	-2 932 071 321,52
2	(-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	-18 939 839 422,85	-17 029 528 841,08	-17 029 528 841,08	-1 910 310 581,77
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	39 295 400 091,03	25 334 576 267,77	25 334 576 267,77	13 960 823 823,26
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 453 800 520,94	-1 161 215 315,32	-1 161 215 315,32	-292 585 205,62
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	725 351 916,62	245 175 148,75	245 175 148,75	480 176 767,87
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	20 795 047,45	-10 039 433,75	-10 039 433,75	30 834 481,20
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	53 089 328 001,92	27 390 672 334,38	27 390 672 334,38	25 698 655 667,55
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-45 640 462 996,41	-18 515 490 104,56	-18 515 490 104,56	-27 124 972 891,85
9	PRODUIT NET BANCAIRE	69 573 769 284,89	61 663 218 545,78	61 663 218 545,78	7 910 550 739,11
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 554 386 404,97	-11 923 830 567,37	-11 923 830 567,37	-3 630 555 837,60
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 136 916 591,83	-1 172 560 172,17	-1 172 560 172,17	35 643 580,34
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	52 882 466 288,09	48 566 827 806,24	48 566 827 806,24	4 315 638 481,85
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-8 510 055 069,80	-8 521 557 270,87	-13 632 119 620,08	11 502 201,07
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	1 478 849 936,04	5 445 841 399,41	5 445 841 399,41	-3 966 991 463,37
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	45 851 261 154,33	45 491 111 934,78	40 380 549 585,57	360 149 219,55
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 176 419,88	47 504 447,83	47 504 447,83	-43 328 027,95
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	0,00	
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	45 855 437 574,21	45 538 616 382,61	40 428 054 033,40	316 821 191,60
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-12 436 772 493,64	-11 795 830 550,81	-10 620 401 210,49	-640 941 942,83
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23